وللممدوح او المذموم ولا يدخل على مبتدا يلزم التصدر كاسما الاستفهام والشرط ولا على مبتدا او عدم التصرف كما التعجب ولا على مبتدا يلزم لكونه في المثل الابتدائية فان الامثال لا تغير نحو قولهم الطعن يظار او يلزم مهما يلزم لكونها في جملة كالمثل كالجمل الاعتراضية كقوله فانت طلاق والطلاق أليه ۞ اوبلزم الابتدائية لوقوعه بعد اما واذا المفاجاة او لتضمنه معنى الدعاء فانه يلزم الابتدائية ليفيد معنى الثبوت كما ذكرنا في باب المبتدا ولا تقع اخبار هذه الافعال جملا طلبية وذلك لان هذه الافعال في الحقيقة صفات لمصادر اخبارها كما تقدم الاشارة اليه الا ترى ان معنى كان زيد قايما لزيد قيام له حصول في الزمن الماضي وقت الصبح وكذا سايرها ومعنى صار زيد قايما لزيد قيام له حصول في الزمن الماضي بعد ان لم يكن ومعنى اصبح زيد قايما لزيد قيام له حصول في الزمن الماضي وقت الصبح وكذا سايرها اذ في كلها معنى الكون مع قيد اخر كما ذكرنا غير مرة فلو كانت اخبارها طلبية لم تخل من ان تكون هي خبرية او طلبية فان كانت خبرية تناقض الكلام لان هذه الافعال تكون صفة لمصدر خبرها تدل على المصدر مخبر عنه بالحصول في احد الازمنة الثلثة والطلب في الخبر يدل على انه غير محكوم عليه بالحصول في احدها فيتناقض وعبارة اخرى مصدر الخبر في جميعها فاعل للفعل الناقص كما مر تقريره فلو قلت كان زيد هل ضرب غلامه كان ضربه لغلامه مخبرا عنه بكان ثابتا عند المتكلم مسؤلا عنه بهل غير ثابت عنده وهو تناقض وان كانت الافعال طلبية مع اخبارها وهي كما ذكرنا صفة للاخبار اكتفي بالطلب في الافعال عن الطلب في الاخبار ان كان الطلبان متساويين اذ الطلب فيها طلب في الاخبار تقول كن قايما اي قم وهل يكون قايما اي هل تقوم وقد جاء في الشعر الطلب فيهما معا قال

وكوني بالمكارم ذكريني

وان اختلف الطلبان بان يكون احدهما امرا مثلا والاخر استفهاما نحو كوني هل ضربت استحال اذ الطلب في احدهما طلب في الاخر فيجتمع طلبان على مصدر واحد في حالة واحدة واما اذا كان خبرها مفردا متضمنا لمعنى الاستفهام جاز لان ذلك المفرد يجب تقديمه عليها نحو اين كان زيد وايهم كان زيد وكل كلمة استفهام تقدمت على جملة احدثت فيها معنى الاستفهام فلا يبقى اذن في الفعل معنى الاخبار حتى يتناقض هو ومضمون الخبر فان قيل فيجب ان يجوز على ذلك تقديم الجملة الطلبية عليها نحو ايهم ضرب كان زيد قلت لا يجوز لان كلمة الاستفهام تحدث في الجملة التي تليها بلا فصل معنى الاستفهام لا في جملة اخرى بعدها فعلى هذا يجوز وقوع اسما الاستفهام خبر هذه الافعال اذا لم يكن مصدره مما النفيه ويجوز حتى لم يزل هذا وان لم يزل عمر واي وقت لم يكن سماحك ومنع بعضهم ذلك في ليس كالجزولي والشلوبين نحو اين ليس زيد والاولى الجواز فان كان المانع منع ذلك بنا على المنع من تقديم خبر ليس عليها تقدم الكلام عليه وان منع لاجابه الى المحال لان زيدا مثلا لا يجوز ان يكون في كمع

الامكنة

الامكنة فالجواب انه يجوز ذلك على سبيل المبالغة ونفرض ذلك في غير المستحيل نحو متى ليس وجود الله تعالى او علمه او قدرته ثم نقول اذا كان الخبر المفرد مشتملا على ماله صدر الكلام وجب تقديمه على كان واخواتها ان لم تصدر بما وذلك اما كلمة الشرط نحو اين تكن اكن او كلمة الاستفهام نحو اين كنت وايهم كنت ۞ واذا كان الخبر ظرفا والاسم نكرة وجب تاخير الاسم عن الخبر نحو كان في الدار رجل وفي الدار كان رجل وكذا ان دخل الا على الاسم نحو لم يكن قايما الا زيد او قايما لم يكن الا زيد لما ذكرنا في باب الفاعل ويجب ايضا تاخيره عن الخبر اذا كان لجز الخبر ضمير في الاسم نحو كان في الدار صاحبها وكذا اذا كان الاسم ان مع صلتها نحو كان عندي انك قايم وعندي كان انك قايم اذ لو تاخر الخبر لاشتبه المفتوحة بالمكسورة على تقدير اضمار الشان في الفعل ويجب تاخير الخبر عن كان واسمها معا ان دخله الا نحو ما كان زيد الا قايما ويجب توسطه او تاخيره اذا كان الفعل مصدرا بما يقتضي التصدر وكان مما لا ينفصل بينه وبين الفعل كهل واسما الاستفهام والشرط كهل كان زيد قايما ومتى كان زيد قايما زيد اذ لا ينفصل بين الفعل وبينها كما ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير واما همزة الاستفهام وما النافية اذا لم تكن مع زال واخواتها فيجوز توسيط الخبر بينهما وبين الفعل الناقص نحو ما قايما كان زيد واقايما كان زيد ولا يجوز تقديمه عليهما ويجب تاخير الخبر ايضا اذا تاخر مرفوعه نحو كان زيد حسنا وجهه فلو قلت كان حسنا زيد وجهه او حسنا كان زيد وجهه لفصلت بين العامل ومعموله الذي هو كجزئه بالاجنبي واما اذا تاخر منصوبه فيجوز على قبح اذا لم يكن ظرفا نحو ضاربا كان زيد عمرا اذ المنصوب ليس كجزئه اما اذا كان منصوبه ظرفا فيجوز بلا قبح نحو ضاربا كان زيد اليوم او في الدار اذ الظروف يتسع فيها والزم بعضهم تاخير الخبر اذا كان جملة ولا وجه لمنع توسطها او تقديمها والاصل الجواز ولا يلي كان واخواتها من معمولات الخبر الا الظرف والجار والمجرور نحو كان امامك زيد جالسا واجاز الكوفيون في غير الظرف ايضا نحو كان زيدا عمرو ضاربا وانما منع نص ذلك للفصل بين العامل الضعيف ومعموله بغير الظرف وفرق بعض بين الخبر العامل اذا انفصل بذكر المعمول الفاصل وبينه اذا لم يتصل فجوز في المتصل نحو كان زيدا ضاربا عمرو ولم يجوز في المنفصل نحو كان رجلا زيد ضاربا وما اوهم خلاف ذلك فيقدر فيه البصريون ضمير الشان اسما لكان واخواته نحو كان زيدا الحمى تاخذ او كان زيدا تاخذ الحمى قال

قنافذ هداجون حول بيوتهم بما كان اياهم عطية عودا

ويجوز زياده كان ويجوز عمرا كان زيد ضاربا بلا قبح لان العامل قوي فيجوز الفصل بينه وبين معموله الفضلة بالاجنبي واعلم انه يجب في هذا الباب عن النكرة المحضة اذا حصلت الفايدة ولا يطلب التخصيص مع حصول الفايدة على ما ذكرنا في باب المبتدا قال ما دام فيهن فصيل حيا وتقول كان رجل واقفا بالباب

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)